

لبنان بدأ البحث في قضية "بلاكبيري" الطارئة ولكن "مهنياً" نحاس: لا قرار بعد ولا علاقة له بملف الخليوي

اذ تجاوبت في حالات وامتنعت عن اخرى، وفي حالات شكلت فئة ثالثة لم تُسأل". وقد اندرت الدول التي لم تلق إجابات ايجابية على طلبها بوقف التعامل بالـ"بلاكبيري"، وفي ابرزها السعودية والامارات والهند بما اثار الملف على هذا النحو خلال الاسبوع الماضي. وقال ان لبنان لم يسأل RIM اي طلب، "لكن، بما ان الهيئة الناظمة للاتصالات في الامارات هي التي رفعت الطلب للحصول على مفاتيح التشفير، تولت الهيئة الناظمة للاتصالات في لبنان البحث في الموضوع مع الوزارة من دون ان يكون هناك نقاش مفتوح او قرار سيتخذ، بل تجنبنا لحصول قراءة خاطئة مسبقة". وكان رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله قد أعلن لوكالة "رويترز" امس ان لبنان سيعمل على تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات "بلاكبيري"، موضحاً ان الهيئة محادثات في هذا الشأن مع شركة RIM قريباً، "وتدرس الهيئة الموضوع من كل الجوانب الفنية والخدمية والاقتصادية والمالية والقانونية والأمنية، وتناقشها مع الإدارات والوزارات المعنية".

أعلن وزير الاتصالات شربل نحاس ان لبنان لم يتخذ بعد اي قرار في شأن ملف خدمات الـ"بلاكبيري"، موضحاً في اتصال مع "النهار" ان القصة التي اثيرت في الداخل انطلاقاً من المحيط العربي والخليجي لا تزال في بدايتها "وسنبحث في النقاط المهنية التي اثيرت على اساسها بعد التحذيرات التي وجهتها الامارات والسعودية والهند بوقف تعاملها مع "بلاكبيري"، نافياً اي علاقة للملف الطارئ بالملف الامني الذي فتح اخيراً في لبنان من باب شركات الخليوي.

ومنعاً لاي لبس قد يربك الرأي العام ويدفعه الى قراءات خاطئة، اوضح نحاس ان نظام التشغيل "بلاكبيري" يتميز عن باقي الاجهزة بان قسماً من خدماته وتحديدًا رسائل SMS غير خاضعة للآلية المعتمدة من الاجهزة الاخرى مثل "نوكيا" و"سامسونغ" وسواها، "لكن لها نظام تشفير مركزياً تتولاه شركة RIM (Research in motion) الكندية المصنعة والموجودة في لندن. ولفت الى ان مختلف دول العالم طالبت الشركة بمفاتيح التشفير لحاجة لها تتصل باسباب قضائية وامنية، "وكان الرد متفاوتاً،